

له مفرا منها وليس كل الناس كذلك ، والمسألة عقدها كثرة الكلام والتخيلات فيها وهي بديهة لمن فهم معنى الإنسان ، وسنن الا كوان ، ومن شدة الظهور الخفاء ، فان القدر والتقدير والمقدار الواردة في الكتاب والسنة معناها ظاهر وهو ان كل شيء يجري في العالم فهو يجري بسنن ونواميس ومقادير معينة ثابتة. وهذا هو الذي يزيل الحيرة ويهدي الانسان الى سبب النافع واجتناب المضار ولو كانت الاشياء تجري بغير تقدير ولا حساب لكان الانسان الذي خلق عالماً متفكراً في حيرة دائمة لانه لا يعرف طريقاً لشيء من مصالحه ، وهذا أسهل حل لمسألة القدر وأقربه وأخصره ومن زاد عليه البحث في كيفية الخلق والتكوين فهو من المجانين

حجج باب الفقه في أحكام الدين

(رسالة البدعة * في صلاة الظهر بمد الجمعة)

البحث الثالث في عرض المسئلة على كتاب الله وسنة رسوله

اعلم ان الله عز وجل قد امر بفهم كتابه الكريم والعمل بسنة رسوله نلرؤف الرحيم ، قال تعالى « انلا يتدبرون القرآن ام على قلوب اقمالها » وقال تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » واخبرنا عليه الصلاة والسلام انه ترك لنا شيئين لانضل اذا تمسكنا بهما ابدا وهما كتاب الله وسنة رسوله وقد أمرنا الله بان نمرض ما تنازع فيه الناس واختلفوا على الله ورسوله فقال « ياأيها الذين آمنوا اطيموا الله واطيموا الرسول وأولي الامر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تأويلا » وقال أيضاً انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقول سمعنا واطعنا وقال « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم جرماً مما قضيت ويساءوا تسلياً » فهذه الآيات ونحوها تدل ابلغ دلالة على ان الرجوع مع الاختلاف انما هو الى حكم الله ورسوله. وحكم الله كتابه وحكم رسوله بعد ان قبضه الله هو ما سح عنه من الاحاديث ولا يقال ان ما استشهدت به وارد في أمر مخصوص فلا يصلح دليلاً لاننا نقول: ان العبارة بموم اللفظ لا بخصوص السبب وهو مطلق حكم في نطلق اختلاف ومشاجرة ، ولا ريب ان الأمر هنا للوجوب اذا ان الله قد تعبدنا بكلامه

وكلام رسوله دون سواهما من الخلق لانهما هما عليهما المول وكلام غيرهما قد يخطئ وقد يصيب فلذا قال امام أهل المدينة مالك ابن انس رضي الله عنه « ما منا الا من رد ورد عليه الا صاحب هذا القبر » وأشار الى قبر الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم ، وقد نقل عن الأئمة الأربعة وغيرهم وضوان عليهم جل كثيرة كلها والله على ان الانسان لا بد ان يمرض الاحكام كلها على الكتاب والسنة فما وافقهما عمل به وما خالفهما نبذ به وراء ظهره

ولما كانت مسئلتنا هذه مما اختلفت المذاهب فيها ليس بين الشافعية وغيرهم فقط بل بين الشافعية انفسهم أمواتهم واحيائهم وجب علينا ان نعرضها على كتاب الله وسنة رسوله وقد بينا مسئلة التمدد بياناً شافياً وعرفنا انه لم يرد نص يمتعه من القرآن ولا الاحاديث وان مذهب الشافعي يقتضي التمدد عند الحاجة اليه وقد بينا علينا عرض مسئلة صلاة الظهر بعد الجمعة مع تعددها فنقول قال تعالى « يا ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون » ثم قال « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون » فانت ترى انه قد امرنا بان نتشر في الارض بعد انقضاء الصلاة ونطلب من فضل الله ولم يأمرنا ان نصلي الظهر بعد الجمعة ولم يقل ان تمددت فصلوها ، فمن اين استنبطنا هذه الصلاة ومن اين اتينا بها حتى انه قد ورد ان النبي ما كان يصلي سنة الجمعة بالمدينة في المسجد بل كان يذهب ويصليها في البيت عملاً بهذه الآية لانه تعالى أمر بالانتشار بعد صلاة الجمعة يدل على ذلك ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته رواه الجماعة ، وعنه انه اذا كان بمكة فصلى الجمعة تقدم فصلي ركعتين ثم تقدم فصلي اربعاً واذا كان بالمدينة صلى الجمعة ثم رجع الى بيته فصلي ركعتين ولم يصل في المسجد رواه أبو داود . قال الآلوسي عند تفسير هذه الآية « واخرج أبو عبيد وابن المنذر والطبراني وابن مردويه عن عبد الله بن بر الحارثي قال رأيت عبد الله ابن بر المازني صاحب النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى الجمعة خرج فدار في السوق ساعة ثم رجع الى المسجد فصلي ما شاء الله تعالى ان يصلي فليل له لاي شيء تضع

هذا قال اني رأيت سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم هكذا صنع وتلا هذه الآية (فإذا قضيت الصلاة) الخ . فمام من هذا ان الكتاب لا ينطق بلزوم الظاهر بعد الجمعة مع التمدد بل يفهم منه خلاف ذلك لان الأمر بالانتشار مطلق غير مقيد

وأما السنة النبوية ، والأحاديث النبوية ، فهي طائفة بما يدل على خلاف ذلك ويناقضه كل تناقض . اذ معلوم من الدين بالضرورة انه لم يثبت عن النبي القبول بصلاتها مع تعدد الجمعة وانت تعلم ان الدين قد كمل في عهده صلى الله عليه وسلم بحكم قوله تعالى «اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عابكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً» فلا حاجة لتأذين بعبادة لم تؤمر بها

هذا ولو اوردنا ان نبحث لو جدنا التمدد لحاجة التبرحاحه ليس شرطاً في صحة الجمعة نفسد بفقد ما علمت في البحث الاول من انه لم يرد نص عن المعصوم ولا عن الصحابة ناطق او مقصص لعدم جواز التمدد ولو اقر ضرورة . واما كونها لم تفعل الا في معنى واحد فليس بدليل لما اوضحناه لك سابقاً ايضاً شافياً ولما هو مقرر من انه لا ينسب لساكت قول على ان إجبابكم عدم التمدد لانها لم تعدد في زمن الرسول يلزمكم أن توجبوا الخروج لصلاة العيد خارج البلد لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج لصلاتها مع الصحابة الى الصحراء ولا قائل منكم بذلك والمثالثان سواء (*)

فالحق الذي لا محيد عنه ان المصلي الواحد ليس شرطاً في صحة الجمعة وانما هو حكمة من حكمها ، ولو تعددت الجمعة فهي صحيحة ولا ظهر بعدها سواء أكان تعددها لضرورة أم لا لانه لم يرد ما يحظر ذلك بل الوارد خلافه فقد روي عن ابن عباس انه يجيز للرجل أن يصلي الجمعة متفرداً في بيته قال ذلك الشعراني في كشف الغممة وإني ذاكر لك الأحاديث الدالة على عدم مشروعية الظهور بعد الجمعة بحال من

الاحوال حتى لو لم تصل الجمعة (١)

(*) اللهم إلا ماورد من صلواته اياها في المسجد لمطر وقع كما في حديث أبي

هريرة عند أبي داود وابن ماجه والحاكم وذلك لعذر كما رأيت اهمه

(١) اختلاف العلماء في صلاة الجمعة هل فرضت بطريق الاصاله ام بطريق البدل

عن الظهور فهم من قال بالاول ومنهم من قال بالثاني وهذه الأحاديث التي سنسرد لها لك تؤكد مذهب القائلين بانها فرضت بطريق الاصاله لا البدل الاحاديث العير فليس فيه دليل لهم

عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائماً يوم الجمعة فجات عبر من الشام فاقتل الناس البها حتى لم يبق الا اثنا عشر رجلاً فزلت هذه الآية التي في الجمعة هو اذا راوا تجارة او هواً انقضوا اليها وتركوا قائماً الآية رواه احمد ومسلم والترمذي وفي رواية اقبلت عبر ونحن نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فانقض الناس الا اثني عشر رجلاً فزلت هذه الآية « واذا راوا الخ » رواه احمد والبخاري فتسألهم معشر الفقهاء الذين توجبون لصحة الجمعة اربعين رجلاً احراراً مقيمين لا يظفون مبيعاً ولا شئاً يستمعون اركان الخطبة كلها ويقومون الجمعة كيف ان النبي عليه الصلاة والسلام لم يعد الجمعة او لم يصل الظهر؟ لان جهته غير صحيحة انه لم يبق وهو يخطب الا اثنا عشر رجلاً ولا شك انه لا يسعكم الا التسليم بأن الجمعة لا يشترط فيها العدد المخصوص وهو غير مذهبكم او ان تقولوا يحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر او اعاد الجمعة والحال انه لم يثبت ذلك قطعا والدين لا يثبت بالاحتمال او تقولوا : حقا ان صلاة الظهر بمد الجمعة بدعة لا تجوز لأن النبي لم يفعلها ولو لزمت لفعلها يوم الير (*)

(*) وقد علمت من هذا الحديث أن الاربعين ليسوا بشرط في صحة الجمعة فلو صلاها رجلا في مكان لم يكن فيه غيرها لفسلا ما يجب عليهما فان خطب أحدهما فقد عملا بالسنة وإن تركا الخطبة فهي سنة فقط لانه لم يرد ما يدل على وجوبها . وقد قال عليه الصلاة والسلام « الجمعة واجبة على كل قرية وإن لم يكن فيها إلا أربعة » وما روي عن كعب بن مالك رضي الله عنه انه قال « أول جمعة جمع بنا أسعد بن زرارة في بقيع الخضبان قيل لكعب كم كنتم يومئذ قال اربعون رجلا فجمع بنا قبيل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم من مكة » فهو عما لا يستدل به على عدم صحتها باقل من العدد المذكور لان الجمهور على أن وقائع الاعيان لا تصلح دليلاً للعموم ولذا قال الدراني الشافعي في كشف الغمة قال شيخنا رضي الله عنه « والظاهر أن العدد المذكور ليس بشرط ولو كان أسعد وجد دون الاربعين لجمع بهم وأقام شعار الجمعة فهي واقعة حال ولذلك اختلفت مذاهب العلماء في العدد فذهب ابن عباس رضي الله عنهما إلى أن الجمعة تصح من الواحد وذهب ابراهيم النخعي وداود وأهل الظاهر إلى أنها

ومن الأدلة على عدم طلب الظهر بعد الجمعة بل على عدم مشروعيتها يوم الجمعة مطلقاً صليت الجمعة أم لم تصل ما ورد من اجتماع عيد وجمعة في عهد الرسول الأكرم صلى العيد وخصص في الجمعة ولم يرد أنه أمرهم بالظهور لأنه لم يثبت ذلك وهالك النصوص .
عن زيد بن أرقم رضي الله عنه وسأله معاوية هل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عيدين اجتماعاً قال: نعم « صلى العيد أول النهار ثم رخص في الجمعة فقال من شاء ان يجمع فليجمع » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال « اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء اجزأه من الجمعة وأنا مجتمون » رواه أبو داود وابن ماجه وعن وهب بن كيسان قال « اجتمع عيدان على عهد ابن الزبير فاخر الخروج حتى تعالي النهار ثم خرج فخطب ثم نزل فصلى ولم يصل للناس يوم الجمعة فذكرت ذلك لابن عباس فقال أصحاب السنة « رواه النسائي وأبو داود نحوه لكن من رواية عطاء ولابي داود عن عطاء قال « اجتمع يوم الجمعة ويوم الفطر على عهد ابن الزبير في يوم واحد فجمعهما جميعاً فصلاهما ركعتين بكرة لم يزد عليهما حتى صلى العصر

فهذه الأحاديث تاطقة بإسناد فصيح على منبر الحق بأنه لا يظهر بعد الجمعة بل ان الظهر لم تشرع ذلك اليوم اقيمت الجمعة ام لم تقم وفيما روي عن ابن عباس وقد سئل عن رجل صلى الجمعة منفرداً في بيته فقال « لا بأس اذا قام شعار الجمعة بغيره » دليل على ما نقول لان صلاته على ما اشترطه الفقهاء فاسدة وان كنا لا نقول بوجوب الجمعة في غير جماعة لما روي أبو داود من حديث طارق بن شهاب « الجمعة تصح من اثنين وذهب أبو حنيفة وسفيان الثوري رضي الله عنهما الى انها تصح باربعة

أحدهم الإمام الى آخر ما قال ،
وأما الرجولية والاقامة والحرية فهي شروط لوجوبها دون صحتها إذ لا تجب الجمعة على المرأة والمسافر والريق لحديث أبي داود الآتي ولكن ان فعلوها تصح منهم فلو صلى رقيقان أو مسافران الجمعة مثلاً احدهما امام والآخر مأموم صححت منهما .
وقد ورد أن النبي صلى الجمعة في بعض أسفاره مع الصحابة فلو كان يشترط في صحتها الاقامة لما فعلها الرسول ولا تحضرنى الآن ألفاظ الحديث

حتى واجب على كل مسلم في جماعه الا اربعة عبد مملوك او امرأة او صبي او مريض
وفي حديث أبي هريرة وحديث جابر (ذكر المسافر)

وقد قال في نيل الأوطار بما ما اورد حديث أبي داود السابق وحديث النسائي
وظاهره انه لم يصل الظهر وفيه ان الجمعة اذا سقطت بوجه من الوجوه المسوغة لم
يجب على من سقطت عنه ان يصلي الظهر واليه ذهب عطاء حكي ذلك عنه في البحر
والظاهر انه يقول بذلك القائلون بأن الجمعة اصل وانت خير بأن الذي افترضه الله
تعالى على عباده في يوم الجمعة هو صلاة الجمعة فإيجاب صلاة الظهر على من ركعها
لغيره او لغيره عند محتاج الى دليل ولا دليل يصلح لالتمسك به على ذلك فيما اعلم اه
وانت تعلم ان مؤلفه الامام الشوكاني من مشاهير حفاظ الحديث وفقهائه المعول عليهم
وربما يقل هذا القول على فقهاء مصر ، في كل قرية ومصر ، اللهم الا من كان
محباً للحقيقة منهم

قال في كشف الغمة « وكان صلى الله عليه وسلم يقول : من ترك صلاة الجمعة
لغير عذر فليصدق بدينار فان لم يجد فبنصف دينار فان لم يجد فبدرهم او نصف
درهم او صاع خنطة او نصف صاع او مد » فانت ترى انه لم يأمره بصلاة الظهر
بل امره بالصدقة ولا يقال امره بالظهر والصدقة لانه لم يثبت ذلك والخبر في الاتباع
والشر في الابتداع

(الخلاصة) اعلم ان صفوة الكلام ان تمدد الجمعة للحاجة جائز عند الامام
الشافعي وان الجمع في بدتنا ونحوها متعددة للحاجة وعليه فصلاة الظهر بعدها
غير واجبة ولا مستونة بل هي بدعة غير جائزة وعلمت ان القول بصلاتها بعد الجمعة
مبني على التمدد لغير حاجة في بعض الصور وقد وقينا الكلام حقه في الأبحاث السابقة
فراجعه بدقة وانصاف والله اعلم

هذا ما اردت انشاءه وايراده في هذه الرسالة فمسي ان تكون فصل الخطاب ، فقد
جمت من الكلام ما هو اضوأ من الشمس ، وأنور من البدر ، ومن الأداة الساطعة ،
والبراهين الناصمة ، ما أزال عن وجه الحقيقة النشاء ، فبدت وضاحة الخيين ، غراه
الطلعة ، وفيها كفاية لمن أتى السمع وهو شهيد فاجعلها اللهم خالصة لوجهك الكريم